الأمم المتحدة

A/C.5/71/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
24 April 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد السيدة كينغ . . . . . (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

بيان لرئيس الجمعية العامة

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (*تابع*)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام (تابع)

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب دعم بناء السلام، والمكاتب المتكاملة واللجان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-22236 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/71/L.23: الخطة الحضرية الجديدة

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/71/L.26: المحيطات وقانون البحار

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته الحادية والثلاثين، والثانية والثلاثين، والثالثة والثلاثين، ودورته الاستثنائية الرابعة والعشرين

صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

بيان لرئيس الجمعية العامة

١ - **السيد طومسون** (رئيس الجمعية العامة): قال إنه نظرا لحجم التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، فإن عمل اللجنة الخامسة أساسي لضمان توافر ما يكفي من الموارد والأطر الإدارية عندما يتولى الأمين العام المعين منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأردف قائلا إن للجنة تأثيرا كبيرا في المنظمة، نظرا لأن قراراتها تحدد المسؤوليات المالية للدول الأعضاء، وتمس آلاف الموظفين وتحدد شكل استجابة الأمم المتحدة للتحديات في مجالات السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ومضى قائلا إنها ستقوم بدور هام في تمكين المنظمة من دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة يمنحها الأولوية القصوى. وأضاف أن لها مسؤولية خاصة عن كفالة أن تكون الأمم المتحدة ملائمة للغرض، وأن يكون أداؤها وفقا للمعايير الرفيعة المنتظرة.

٢ - واسترسل قائلا إن التأخر في توفير الوثائق يجعل عبء العمل الثقيل الملقى على عاتق اللجنة أكثر صعوبة مما هو عليه. ولمعالجة هذه الحالة، فإن مكتبه يحث الأطراف المعنية على العمل بسرعة أكبر. وأضاف أن من المطلوب إيجاد حلول طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للتأخيرات المنهجية، لكنه ناشد جميع الأطراف المعنية أن تبذل قصارى جهدها لاختتام عمل اللجنة في الوقت المناسب. وأوضح أن الوقت المحدود المتبقي كاف لهذا الغرض إذا ركزت الوفود على العمل معا من أجل المصالح العليا للأمم المتحدة، وعلى التوصل إلى الاتفاقات بتوافق الآراء. واختتم حديثه قائلا إن أعضاء اللجنة يدركون أنه ينبغي وضع الترتيبات الإدارية والمالية في الوقت المناسب حتى تتمكن المنظمة من أداء عملها. ومن حسن الحظ، فإن لهم القدرة كدبلوماسيين على التوصل إلى الاتفاقات.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (*تابع*)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (*تابع*) (A/71/365 و A/71/595)

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام (*تابع*)

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي (A/71/365/Add.6 و A/71/595/Add.6)

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب دعم بناء السلام، والمكاتب المتكاملة واللجان (*تابع*)

بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (A/71/365/Add.7 و A/71/365/Add.7/Corr.1 و A/71/595/Add.7)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/71/L.23: *الخطة الحضرية الجديدة* (A/71/687؛ A/C.5/71/15)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/71/L.26: *المحيطات وقانون البحار* (A/71/686؛ A/C.5/71/16)

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته الحادية والثلاثين، والثانية والثلاثين، والثالثة والثلاثين، ودورته الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/71/623 و A/71/688)

صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة (A/71/691؛ A/C.5/71/17)

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/576 و A/71/680)

٣ - **السيد هويسمان** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/71/365) فقال إن مقترحات الميزانية المتعلقة بالبعثات الـ ٣١ والواردة في التقرير تبلغ ٥٧٨ مليون دولار، بما في ذلك حصة البعثات في ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٨٩. وأوضح أنه

بعد إعداد التقرير، لم يتم تجديد ولاية المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، ولذلك فإن احتياجات البعثات المتبقية ستبلغ ٥٧٧ مليون دولار. واسترسل قائلا إنه اقتُرحت لتلك البعثات ٣ ٧٠٤ وظائف مدنية لعام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٨٦ وظيفة هي أساسا في مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ومضى قائلا إن المقترحات منظمة، كما في السنوات السابقة، في ثلاث مجموعات مواضيعية، بينما تعرض ميزانيتا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في إضافتين منفصلتين. وأردف قائلا إن المجموعة الأولى تشمل المبعوثين الخاصين والشخصيين والمستشارين الخاصين للأمين العام، وتشمل المجموعة الثانية أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها، وتشمل المجموعة الثالثة المكاتب السياسية ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة. وأضاف أنه بالنسبة لعام ٢٠١٧، يرد عرض المقترحات المتعلقة بمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، في إضافات منفصلة.

٤ - واسترسل قائلا إن الأمانة العامة قامت، استجابة منها لتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بتحسين عملية عرض ميزانيات البعثات السياسية الخاصة. وأشار إلى أن التقرير يتضمن معلومات عن الامتثال لسياسة حجز التذاكر قبل موعد السفر بمدة ١٦ يوما، والدعم المقدم مجانا من البلد المضيف. وقال إنه يُطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على ميزانيات البعثات الـ ٣٠ بمبلغ مجموعه ٥٧٦,٦ مليون دولار لعام ٢٠١٧، بما في ذلك حصة مركز الخدمات الإقليمي من الميزانية؛ والموافقة على تحميل مبلغ قدره ٥٤٨,٥ مليون دولار يمثل الرصيد المتبقي في الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ واعتماد مبلغ إضافي قدره ٢٨,٣ مليون دولار، في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بعد احتساب النفقات الزائدة المقدرة بـ ٠,٢ مليون دولار لعام ٢٠١٦ والممولة عن طريق سلطة الالتزام؛ واعتماد مبلغ قدره ١,٧ مليون دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

٥ - وعرض تقرير الأمين العام عن التقديرات الواردة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي (A/71/365/Add.6) فقال إنه بالنسبة لمكتب المبعوث الخاص إلى اليمن، هناك حاجة إلى موارد تبلغ ١٥,٥ مليون دولار، بزيادة قدرها ٨,٨ ملايين دولار مقارنة بعام ٢٠١٦، واقترحت ٧٤ وظيفة جديدة. وتعكس الزيادة الطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) بأن يكثف الأمين العام مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظمة تحت قيادة يمنية، والرسائل المتبادلة بين الأمين العام ومجلس الأمن في ما يتعلق بدعم الأطراف اليمنية وعملية السلام. وبالنسبة لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، فإن من المطلوب رصد مبلغ ١١,٩ مليون دولار لعام ٢٠١٧ أي أكثر من عام ٢٠١٦ بـ ٤,٢ ملايين دولار، واقترحت ٢٠ وظيفة جديدة. وتعكس الزيادة الطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٣٠٣ (٢٠١٦) بأن يقوم الأمين العام بتعزيز المكتب.

٦ - وعرض تقرير الأمين العام عن التقديرات الواردة في إطار المجموعة الثالثة لبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (A/71/365/Add.7 و A/71/365/Add.7/Corr.1)، فقال إن الموارد المطلوبة لعام ٢٠١٧ تبلغ ٦٤,٢ مليون دولار لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٦١ (٢٠١٦) و ٢٣٠٧ (٢٠١٦) لتوفير ٤٠٠ مراقب للعنصر الدولي للآلية الثلاثية للرصد والتحقق، و ٢٨٠ وظيفة مدنية منها ٧ وظائف دعم في نيويورك.

٧ - وعرض البيان المقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/71/L.23: الخطة الحضرية الجديدة (A/C.5/71/15) فقال إنه سيلزم توفير مبلغ قدره ٥٠٠ ٧٧٠ دولار من الموارد الإضافية لتنفيذ الطلبات الواردة في الفقرتين ١٧٢ و ١٧٣ من مرفق مشروع القرار لإجراء تقييم مستقل قائم على الأدلة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وتقديم تقرير عن ذلك، وعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة.

٨ - وعرض البيان المقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية

على مشروع القرار A/71/L.26: المحيطات وقانون البحار (A/C.5/71/16) فقال إنه سيلزم توفير مبلغ قدره ٧٤٨ ١٠٠ دولار من الموارد الإضافية لعام ٢٠١٧ لتنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ للدورة الثانية للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وستدعم الموارد الإضافية مؤسسات العملية المنتظمة وتنظيم حلقات عمل إقليمية. وستلزم موارد إضافية للأنشطة الصادر بها تكليف في فترتي السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢١ في الميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين لهاتين الفترتين.

٩ - وعرض تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين ودورته الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/71/623) فذكّر بأن الجمعية العامة قررت، في قراريها ٦٣/٢٦٣ و ٦٥/٢٨١ أن يجري، عن طريق اللجنة، النظر في الآثار المالية المترتبة على القرارات والمقررات الواردة في التقارير السنوية لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الآثار الناشئة عن دوراته التي تعقد في أيلول/سبتمبر. وأشار إلى أن المجلس اتخذ، في عام ٢٠١٦، ٧٣ من القرارات والمقررات التي تترتب عليها آثار مالية في الدورات الأربع مقارنة بـ ٥٧ في تقريره لعام ٢٠١٥. وأضاف أن الاحتياجات الجديدة تقدر بـ ٢٦,٤ مليون دولار منها ٢٠,٩ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٥,٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٠ - وعرض تقرير الأمين العام عن صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة (A/C.5/71/17)، فقال إن التقرير يُقدَّم عملا بمرفق قرار الجمعية العامة ٤٢/٢١١. وأوضح أن الجمعية العامة وافقت، في قراراتها ٧٠/٢٤٨ باء ، و ٧٠/٢٤٨ جيم و ٧٠/٢٤٩، على تحميل نفقات قدرها ٢٤,١ مليون دولار على حساب صندوق الطوارئ، وبذلك يتبقى رصيد قدره ١٧,٦ مليون دولار. وتتجاوز النفقات التي قد تُحمَّل على حساب الصندوق، البالغة ٤٣,٣ مليون دولار والمدرجة في تقرير الأمين العام، الرصيد المتبقي وقدره ٢٥,٧ مليون دولار. واسترسل قائلا إنه إذا أخذت في الحسبان التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة بالموضوع (A/71/691)، تبلغ النفقات ٤٢,٩ مليون دولار، وبذلك تتجاوز الرصيد المتبقي بما قدره ٢٥,٣ مليون دولار وهي تُعدّ، رغم جهود الأمانة العامة، أكبر بكثير من أن يتم استيعابها ضمن حدود الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وواصل حديثه قائلا إن الميزانية البرنامجية لم تعد تحتوي على معلومات تحدّد الأولويات التي وافقت عليها الدول الأعضاء، ولذلك فإن الخيارات البديلة لإعادة توزيع الموارد بين العناصر البرنامجية المقررة ذات الأولوية العليا والدنيا، أو تخفيضها، بما في ذلك تأجيل أنشطة مقررة أو إنهاؤها أو تقليصها، ستتطلب موافقة الجمعية العامة.

١١ - وعرض تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/576)، الذي أعد وفقا للترتيبات التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٢١١، فقال إن الغرض الرئيسي من التقرير هو تحديد التسويات المطلوبة في نهاية السنة الأولى من فترة السنتين، بسبب الفروق بين معدلات التضخم وأسعار الصرف الفعلية، والتكاليف القياسية ومعدلات الشغور، والافتراضات المستخدمة في حساب الاعتمادات الأولية. وأردف قائلا إن التقرير يراعي قرارات أجهزة تقرير السياسات، والنفقات غير المنظورة والاستثنائية. ومضى قائلا إن التقديرات المنقحة، في إطار أبواب النفقات، تعكس زيادة قدرها ٥١,٩ مليون دولار مقارنة بالاعتماد الذي أقرته الجمعية العامة. وأوضح أن الزيادة تشمل مبلغ ٢٠,٩ مليون دولار لسلطة التزام أقرتها الجمعية العامة لتغطية النفقات غير المنظورة والاستثنائية التي نالت موافقة اللجنة الاستشارية والأمين العام، ومبلغ ٣١,٠ مليون دولار يتصل بإعادة تقدير التكاليف. واسترسل قائلا إن تسويات إعادة تقدير التكاليف تعكس زيادة قدرها ٥٩,٦ مليون دولار ناجمة عن التغيرات في أسعار الصرف، تقابلها مكاسب قدرها ١١,٩ مليون دولار تحققت من الشراء الآجل في عام ٢٠١٦. وأردف قائلا إن الفروق بين المعدلات الفعلية والافتراضات المستخدمة في الاعتمادات الأولية أسفرت عن انخفاض قدره ١٢,٨ مليون دولار للتضخم، وزيادة قدرها ٣٠,٣ مليون دولار للتكاليف القياسية، وانخفاض قدره ٣٤,١ مليون دولار لمعدلات الشغور. واختتم حديثه قائلا إن التقديرات المنقحة في إطار أبواب الإيرادات بلغت ٥٣٣,١ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١,٢ مليون دولار مقارنة بالتقديرات الأولية.

١٢ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات

السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/71/595) فقال إن الأمين العام قدم الاحتياجات من الموارد لكل من البعثات السياسية الخاصة الـ ٣١ في إضافات لتقريره (A/71/365/Add.1، و A/71/365/Add.2، و A/71/365/Add.3، و A/71/365/Add.4، و A/71/365/Add.5)، وقدمت اللجنة الاستشارية، بناء على ذلك، توصيات محددة بشأن هذه الموارد في إضافات إلى تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/71/595/Add.1، و A/71/595/Add.2، و A/71/595/Add.3، و A/71/595/Add.4، و A/71/595/Add.5). وأضاف أن مشاريع ميزانيات مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، معروضة في إضافات منفصلة إلى تقرير الأمين العام (A/71/365/Add.6، و A/71/365/Add.7، و A/71/365/Add.7/Corr.1 و A/71/365/Add.8). وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن توافق الجمعية العامة على الموارد المطلوبة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٧، رهنا بالملاحظات والتوصيات الواردة في الإضافات إلى تقريرها (A/71/595/Add.1، و A/71/595/Add.2، و A/71/595/Add.3، و A/71/595/Add.4، و A/71/595/Add.5، و A/71/595/Add.6، و A/71/595/Add.7، و A/71/595/Add.8).

١٣ - واسترسل قائلا إن الجمعية العامة وافقت على اعتماد لفترة سنتين قدره ١ ١٢٤,٤ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وعلى تحميل ما مجموعه ٥٧٥,٨ مليون دولار لـ ٣٦ بعثة في عام ٢٠١٦، مما يعني أن الرصيد غير الموزع من الاعتماد يبلغ ٥٤٨,٥ مليون دولار. وبعد احتساب الموارد المطلوبة في الإضافات ٦ و ٧ و ٨ لتقرير الأمين العام (A/71/365/Add.6، و A/71/365/Add.7، و A/71/365/Add.7/Corr.1، و A/71/365/Add.8) تبلغ تقديرات الموارد للبعثات لعام ٢٠١٧ ما مجموعه ٦٧١,٨ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٩٧,٦ مليون دولار أو ١٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. ومضى قائلا إن الأمانة العامة، بعد استفسار من اللجنة الاستشارية، خفضت النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٦ لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بمبلغ ٥,٧ ملايين دولار لأن مقر البعثة لم يعد إلى طرابلس في عام ٢٠١٦ كما كان مقررا، وبالتالي كان معدل استخدام الموارد منخفضا. وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية أبلغت أيضا بأن تقديرات الموارد ستعدل لأن الجمعية العامة لن تحتاج إلى النظر في مقترح ميزانية المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار. وأضاف أنه يتعين على الأمانة العامة أن تقدم للجمعية العامة تقديرات مستكملة لدى نظر الجمعية العامة في هذه المسألة.

١٤ - وواصل حديثه قائلا إن المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين المدنيين لعام ٢٠١٧ تشمل إنشاء ١١٩ وظيفة إضافية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، و ٥٢ وظيفة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، و ١٨ وظيفة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال، وتقليص ٥٧ وظيفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، و ١٥ وظيفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأوضح أن تقرير الأمين العام لا يقدم معلومات محددة عن معدلات الشغور أو الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية تكرر التأكيد على أنه ينبغي تقديم مبررات الإبقاء على وظائف أو إلغائها إلى الجمعية العامة. وأشار إلى أنها قدمت عددا من الملاحظات الشاملة في ما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، وناقشت مسائل إدارية تتصل بمكتب الدعم المشترك في الكويت، قد تكون ذات أهمية بالنسبة للتقرير المقبل للأمين العام عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. واسترسل قائلا إن الأمين العام قدم المعلومات عن الدعم المقدم إلى البعثات السياسية الخاصة في المقر بطريقة مجزأة، وبدون تفاصيل كافية عن عدد الموظفين الذين يقدمون هذا الدعم، وتوزيعهم حسب المكتب والمهام، وموارد الدعم من غير الموظفين.

١٥ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات الواردة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي (A/71/595/Add.6)، فقال إن التقديرات المتعلقة بالبعثات قدمت بصورة منفصلة لتعكس التطورات الأخيرة في الميدان وقرارات مجلس الأمن. وأشار إلى أن الأمين العام اقترح زيادة كبيرة بـ ٧٤ وظيفة في مكتب المبعوث الخاص إلى اليمن لعام ٢٠١٧ ومواصلة ٣٩ وظيفة أذن بها لعام ٢٠١٦. ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية ترحب بمقترح نقل المبعوث الخاص إلى عمان، ولكنها، إذ تراعي المواعيد الزمنية لتعيين الموظفين في المكتب، وحيث أن اتفاق مركز القوات مع حكومة الأردن ما زال في الانتظار، فهي تقترح معامل شغور بنسبة ٦٠ في المائة لوظائف الفئة

الفنية المنشأة في عام ٢٠١٧. ومضى قائلا إنها توصي أيضا بإدخال تعديلات على ملاك الموظفين المقترح لقسم شؤون القطاع الأمني، والقدرات المتبقية في نيويورك وعنصر دعم البعثة. وواصل حديثه قائلا إن بالرغم من الزيادة الكبيرة المقترحة بـ ٢٠ وظيفة في مكتب المستشار الخاص المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، للفترة ٢٠١٧، ومواصلة ٣٣ وظيفة من عام ٢٠١٦، يذكر الأمين العام في تقريره أن الحالة الأمنية في بوروندي محفوفة بالمخاطر، وأن اتفاق مركز البعثة لم يوضع في صيغته النهائية ،كما تأخر نشر الأفراد. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بتطبيق معامل شغور بنسبة ٧٠ في المائة للوظائف الجديدة من الفئة الفنية. وهي توصي بعدم إنشاء أربع وظائف دعم إضافية في نيويورك، كما توصي بإدخال تعديلات على المقترحات المتعلقة بوحدة دعم الحوار، ووحدة الأمن وسيادة القانون، والموظفين العاملين بشكل مباشر مع رئيس المكتب. وتوصي بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا يزيد بقليل على ٢٧ مليون دولار للبعثات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بعد احتساب النفقات الزائدة المقدرة لعام ٢٠١٦.

١٦ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات الواردة في إطار المجموعة الثالثة لبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (A/71/595/Add.7) فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بعدم إنشاء ٤ من الوظائف المدنية المقترحة الـ ٢٨٠، ومنها وظيفتا دعم في المقر. وأشار إلى أنها توصي، في إطار التكاليف التشغيلية، بتخفيضات بنسبة ١٠ في المائة في إطار بند الخبراء الاستشاريين والسفر في مهام رسمية. وهي توصي بالموافقة على الموارد المقترحة الأخرى لعام ٢٠١٧ بمبلغ قدره ٩٠٠ ٥٩١ ٦٣ دولار. وأضاف أن التقرير يتضمن أيضا معلومات عن سلطة الالتزام المعتمدة لعام ٢٠١٦.

١٧ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/71/L.23: الخطة الحضرية الجديدة (A/71/687)، فقال إن وظيفة واحدة لموظف من فئة الخدمات العامة كافية لدعم فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام لإجراء تقييم موئل الأمم المتحدة، وإنه لم يُقدَّم شرح كاف للحاجة إلى خبيرين استشاريين. وأردف قائلا إن طلبات الحصول على موارد إضافية لخبراء استشاريين وخدمات تعاقدية غير مبررة لأن الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين والخبراء والخدمات التعاقدية متاحة في موئل الأمم المتحدة. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية توصي بعدم الموافقة على الموارد المخصصة لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة وبتخفيض الموارد المتبقية المطلوبة في إطار الباب ١٥ من الميزانية البرنامجية بنسبة ١٥ في المائة، أي بمبلغ قدره ٣٠٠ ٦٠ دولار.

١٨ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/71/L.26: المحيطات وقانون البحار (A/71/686) فقال إنه سيُطلب من الأمين العام، في إطار مشروع القرار، تأمين الموارد اللازمة لبرنامج عمل الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وأوضح أن مشروع القرار سيؤدي إلى نفقات إضافية تُحَمَّل على حساب صندوق الطوارئ، بما في ذلك إنشاء وظيفتين جديدتين مؤقتتين لتعزيز قدرات شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على وظيفة مساعد لشؤون البرامج، ولكن بالنظر إلى أنه تمت الموافقة في عام ٢٠١٥ على وظيفتين من الفئة الفنية وإلى أن موظفَين إضافيين من الشعبة بصدد تقديم المساعدة في إدارة العملية المنتظمة، فإنها توصي بعدم الموافقة على وظيفة موظف البرامج.

١٩ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/680)، فقال إن التقديرات المنقحة في إطار أبواب النفقات تبلغ ٤٦٠,٧ ٥ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١,٠ في المائة عن الاعتماد الذي وافقت عليه الجمعية العامة، بينما تبلغ في إطار أبواب الإيرادات ٥٣٣ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٠,٢ في المائة عن التقديرات الأولية لفترة السنتين. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية توصي بأن توافق الجمعية العامة على تقديرات الأمين العام المنقحة، رهنا بأي تعديلات قد يسفر عنها النظر في المسائل المعروضة على الجمعية العامة.

٢٠ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته الحادية والثلاثين، والثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين، ودورته الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/71/688)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على ١٠ من الوظائف الـ ١١ التي يقترحها الأمين العام، ولكن الدعم اللازم لتنفيذ قرار مجلس حقوق

الإنسان ٣٠/٣٣ يمكن أن يوفره موظفون ممولون من المساعدة المؤقتة العامة عوضا عن إنشاء الوظيفة المطلوبة برتبة ف -٣. وأوضح أن مرفق تقرير اللجنة الاستشارية يتضمن معلومات عن الاحتياجات المقترحة من الموظفين الممولة سابقا عن طريق سلطة الالتزام. وأضاف أن توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة باحتياجات عام ٢٠١٦ تنطبق أيضا على الموارد ذات الصلة بالموضوع لعام ٢٠١٧، حيثما كان ذلك مناسبا.

٢١ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة (A/71/691)، فقال إن صندوق الطوارئ يعد أساسيا في تغطية النفقات الإضافية الناجمة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية أو عن التقديرات المنقحة. وأضاف أن مجموع النفقات التي قد تحمل على حساب الصندوق والتي قدمها الأمين العام لا تؤخذ في الحسبان توصيات اللجنة الاستشارية في ما يتعلق بعدد من المسائل؛ واختتم حديثه بالإعراب عن ثقته في أن الأمانة العامة ستوفر للجمعية العامة معلومات مستكملة قبل نهاية الجزء الرئيسي من دورتها.

٢٢ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن مستوى الموارد الذي توافق عليه الجمعية العامة يجب أن يكون متناسبا مع الولايات الصادر بها تكليف لضمان تنفيذها بشكل كامل وفعال. وأضافت أن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على ركيزة حقوق الإنسان وعلى مجلس حقوق الإنسان. وأردفت قائلة إن الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس في دوراته المعقودة في عام ٢٠١٦ وفي دورته الاستثنائية الرابعة والعشرين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ تقدر بـ ٠٠٠ ٣٨٥ ٤٩ دولار، منها ٨٠٠ ٠١٩ ٢٣ دولار تتصل بالأنشطة الدائمة المتكررة المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأوضحت أن المبلغ المتبقي وقدره ٢٦,٣ مليون دولار يتصل بالاحتياجات الجديدة لفترتي السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك اعتمادات إضافية قدرها ١٤,٩ مليون دولار تحمل على حساب صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي ما يتعلق بتوصيات اللجنة الاستشارية المتصلة بمقترح الأمين العام بإنشاء ١١ وظيفة جديدة من الرتب ف-٥، و ف-٤، و ف-٣ لدعم الأنشطة التي صدر بها تكليف من المجلس، قالت إنه ينبغي توفير الموارد الكافية لتنفيذ هذه الولايات.

٢٣ - وأشارت إلى أن تقرير الأداء معيار أساسي لتنفيذ الميزانية. ومضت قائلة إنه يجب احترام عملية الميزانية، وإن المجموعة تعارض محاولات الابتعاد عنها عن طريق القرارات المتعلقة بتقرير الأداء ومخطط الميزانية. وهي تعترض على الميزنة المجزأة، التي لا تعطي فكرة متماسكة عن الكل، وعلى الإصلاحات المجزأة للميزانية، وتعارض الإجراءات الضارة بعملية الميزانية. وواصلت حديثها قائلة إنه يتعين على الدول الأعضاء، على النحو الوارد في قرارات الجمعية العامة، توفير الموارد الكافية للمنظمة لتنفيذ الولايات، وهي مسؤولة جماعيا عن ضمان احترام عملية الميزانية، وفقا للقرارات ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ و ٢٢٨/٤٨ وغيرها. وأردفت قائلة إنه لا يمكن إدخال أية تغييرات على منهجية الميزانية أو على الإجراءات والممارسات المعمول بها في ما يتعلق بالميزانية أو على النظام المالي دون موافقة الجمعية العامة. واسترسلت قائلة إن المجموعة ستتابع باهتمام نتائج الشراء الآجل للعملات الأجنبية، الذي يتيح قدرا أكبر من اليقين في ما يتعلق بأسعار العملات الأجنبية التي يتم شراؤها في المستقبل. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي توفير موارد كافية من الميزانية العادية لتنفيذ جميع الولايات التي تقرها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

٢٤ - **السيد فيرمين** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن السلام هو أحد القيم المشتركة للجماعة، التي ترحب بتوقيع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على الاتفاق النهائي المنقح لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وهو اتفاق استغرق إعداده عقودا طويلة وشكل إبرامه نهاية آخر نزاع مسلح في المنطقة. وأضاف أن الجماعة تمنح أولوية عليا لبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، التي تسهم فيها بمراقبين غير مسلحين مسؤولين عن الرصد والتحقق من إلقاء السلاح. واختتم حديثه قائلا إنه يجب على اللجنة أن تكفل حصول البعثة، التي لها أثر مباشر في المنطقة، على الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها.

٢٥ - **السيد عبد الله** (تشاد): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز في الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي يقوده الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا تمشيا مع اعتراف الأمم المتحدة بالحاجة إلى الشراكة بين

الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع الدولي في منع نشوب النزاعات والوساطة، وتشيد بالمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، لعمله مع الجهات المعنية البوروندية على التصدي للتحديات التي يواجهها البلد. واسترسل قائلا إنه جرى، في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إقرار التوصيات الواردة في تقرير ميسر الحوار بشأن سبل المضي قدما والتأكيد على الحاجة إلى قيادة إقليمية. ومضى قائلا إن التقدم المحرز في المشاورات التي دارت طبقا لخارطة الطريق التي وضعت في أعقاب مؤتمر القمة يعد إيجابيا.

٢٦ - وواصل حديثه قائلا إن المجموعة ستطلب معلومات عن الكيفية التي ستساعد بها الزيادة بنسبة ٥٣ في المائة في الموارد المطلوبة من الأمين العام لمكتب المستشار الخاص لعام ٢٠١٧، والتي تعزى أساسا إلى التوظيف، والسفر في مهام رسمية، والمرافق والهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات، المكتب على الاضطلاع بولايته المتمثلة في دعم فريق الوساطة التابع لجماعة شرق أفريقيا وعلى تعزيز سيادة القانون وبناء الثقة من أجل تهيئة بيئة مواتية للحوار. ورغم أن الأمين العام وصف الحالة السياسية في بوروندي بأنها محفوفة بالمخاطر، فإن رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا والميسر أشاروا في الآونة الأخيرة إلى أن الحالة السياسية والأمنية تحسنت. وقال إن زيادة الأمن تتيح فرصة للجهات المعنية لإتمام العملية. وأردف قائلا إن الأمين العام لم يعكس في مقترحه تلك التطورات الإيجابية أو المعلومات التي قدمتها مؤخرا جماعة شرق أفريقيا والتي مفادها أنه سيتم توقيع اتفاق سياسي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأضاف أنه يتعين على الأمين العام أن يعدل مقترحه ليأخذ في الاعتبار الحالة في الميدان وأن يكفل توزيع الموارد الشحيحة المتاحة بأكبر قدر ممكن من الفعالية. واسترسل قائلا إنه ينبغي عدم شغل الوظائف إلا عندما يكون من الممكن الاضطلاع بمهامها واقعيا، ودعمها تشغيليا.

٢٧ - ومضى قائلا إن الجمعية العامة أشارت، في قرارها ٧٠/٢٤٨ باء، إلى أن العديد من الكيانات التابعة للأمم المتحدة تشارك في منع نشوب النزاعات وفي الوساطة في أفريقيا، وطلبت إلى الأمين العام إقامة أوجه التآزر والكفاءة. وأردف قائلا إن المجموعة ستطلب معلومات عن الخطوات التي جرى اتخاذها لتحسين تقسيم العمل في ما بين الجهات الفاعلة الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا. وفي إطار التكاليف التشغيلية، أعرب عن قلق المجموعة إزاء الزيادات غير المبررة المتعلقة بالسفر في مهام رسمية، والخبراء الاستشاريين وتكنولوجيا المعلومات، وقال إنها ستلتمس تفاصيل عن كل رحلة، وعن تكوين الفريق، وعن دور كل عضو من الأعضاء وعن عناصر التكلفة. وأوضح أنها ستفحص تفاصيل كل عنصر تحت التكاليف التشغيلية. واسترسل قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم بوروندي في المسك بزمام العملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وأن يخصص المزيد من الموارد للبرامج الإنمائية التي تفيد البوروندیين. وذكر أن المجموعة ستسعى إلى الحصول على معلومات عن نقل الأنشطة المتبقية إلى الفريق القطري بعد حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومضى قائلا إنه يجب على الأمم المتحدة تنفيذ ولاية المكتب بحياد تام وبأعلى مستوى من الكفاءة المهنية. واختتم حديثه قائلا إن مشاركة المجموعة تقوم على أساس الموافقة الكاملة لحكومة بوروندي، وستسعى المجموعة إلى فهم مدى توافق الحكومة والجهات الفاعلة دون الإقليمية على مقترح الأمين العام.

٢٨ - **السيدة أدامسون** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقالت إن اعتماد الاتفاق النهائي المنقح لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أكد ثقة بلدها في عملية السلام. وأردفت قائلة إن الروح البناءة التي أدت إلى الاتفاق يجب أن تستمر حتى يتسنى لكل المجموعات السياسية والاجتماعية الكولومبية الانخراط على نحو نشط في هذه اللحظة التاريخية. وأضافت أنه ينبغي مواجهة تحديات تنفيذ الاتفاق على سبيل الأولوية. وواصلت حديثها قائلة إن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٦١ (٢٠١٦)، عنصر أساسي بالنسبة للآلية الثلاثية للرصد والتحقق، التي سيتوقف نجاحها على التنسيق على الأصعدة الوطني والإقليمي والمحلي. ومضت قائلة إن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والرئيس سانتوس رئيس كولومبيا أنشأوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لكولومبيا، وهو جزء من حزمة بـ ٦٠٠ مليون يورو لدعم جهود ما بعد انتهاء النزاع وبناء السلام في البلد في شكل مساعدة تقنية ومنح وقروض. واسترسلت قائلة إن تحقيق المصالحة وبناء السلام أمر صعب، وإن الاتحاد الأوروبي يقف مع الشعب الكولومبي وهو يفتح صفحة جديدة في

تاريخه. واختتمت حديثها قائلة إن وفد الاتحاد ملتزم بشراكته مع كولومبيا، ويشمل ذلك تعاونه مع الأمم المتحدة.

٢٩ - **السيد واكس** (إسرائيل): قال إن قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١ صك مشين غير مسبوق يراد استخدامه كأداة سياسية لإفراد دولة إسرائيل. وأردف قائلا إن تركيز المجلس غير المتناسب على إسرائيل يسهم في تآكل شرعيته، وهي عملية توجت بدعوته إلى المقاطعة الفعلية لبلده بتوجيه طلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بإنشاء قاعدة بيانات تضم مؤسسات الأعمال، على النحو المبين في الفقرة ١٧ من القرار، وهذا عمل يذكر بأزمنة مظلمة في تاريخ إسرائيل. ومضى قائلا إن هذا الطلب يقع خارج اختصاص مجلس حقوق الإنسان ويتجاوز نطاق ولاية المفوض السامي. واسترسل قائلا إن وفد بلده سيرفض بالتالي طلب تخصيص تمويل من الميزانية العادية لتنفيذ القرار ٣٦/٣١، بسبب طابعه التمييزي، ودعا الدول الأعضاء التي أبدت اعتراضات على إنشاء قاعدة البيانات في الدورة الحادية والثلاثين للمجلس إلى رفض هذا المقترح.

٣٠ - **السيدة ندابيشيمي** (بوروندي): قالت إن ادعاء الأمين العام بأن الحالة السياسية والأمنية في بلدها محفوفة بالمخاطر أمر غريب. فالمواطنون في بوروندي يؤدون أنشطتهم اليومية في سلام، وهذا شاهد على تحسّن الحالة الأمنية. وأضافت أن عودة الحالة إلى شكلها العادي عقب الاضطرابات السياسية لعام ٢٠١٥ قد عاينه مباشرة السفراء المقيمون في بوجومبورا وأكده المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، أثناء زيارته الأخيرة إلى المدينة. وأردفت قائلة إنه تم تأكيد ذلك أيضا في البيانات الصادرة في الفترة بين ١ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عن الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة وميسّر الحوار بين الأطراف البوروندية، بنجامين مكابا، وكذلك في عدة تقارير وبلاغات أخرى أصدرتها جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٣١ - واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يخشى أن تكون النزعة التهويلية للتقرير محاولة غير مُقَنّعة لتبرير إنشاء عدة وظائف غير مناسبة في بوروندي، تمول من مساهمات الدول الأعضاء. وواصلت حديثها قائلة إن تسوية المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية متواصلة عن طريق الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي يجب أن يشمل الرجال والنساء من داخل بوروندي ومن الشتات. ومضت قائلة إنه تحقق قدر مشجع من التقدم في هذا الصدد بفضل جهود الوساطة الأوغندية التي ييسرها السيد مكابا، الذي حث البورنديين، خلال زيارة قام بها مؤخرا إلى بوروندي شملت عقد اجتماعات مع الرئيس بيير نكورونزيزا وجهات معنية أخرى، على طرح مسألة انتخابات عام ٢٠١٥ جانبا من أجل التركيز على تنظيم انتخابات ديمقراطية حرة وشفافة وسلمية في عام ٢٠٢٠.

٣٢ - ولاحظت بأسف أن تقرير الأمين العام (A/71/365/Add.6)، لم يقدم، في إشارته إلى جهات معنية رئيسية لم تشارك في حوارات الوساطة، معلومات محددة عن هويتها، وأعربت عن الأمل في ألا يكون من بين تلك الجهات منفذو انقلاب ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ وحلفاؤهم، الذين ما زالوا فارين من العدالة. وأضافت أنه كان ينبغي أن يتضمن التقرير معلومات أكثر وضوحا عن نوع الدعم التقني والفني المقدم إلى الوساطة التي يضطلع بها مكتب المستشار الخاص. وأردفت قائلة إن انعدام الإشارات إلى المساعدة المقدمة لعملية الحوار الداخلي يوحي بأن المكتب يركز حصرا على دعم الحوار الذي ييسره السيد مكابا، رغم أن الحوارات الداخلية والخارجية من العناصر الحيوية المترابطة لعملية الحوار بين الأطراف البوروندية.

٣٣ - واسترسلت قائلة إن حكومة بوروندي تعارض أي توسيع لمكتب المستشار الخاص دون موافقتها المسبقة، طبقا لمبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء. ولذلك، فإن وفد بلدها يطلب إلى الأمين العام وقف جميع الترتيبات المتعلقة بزيادة عدد الوظائف في مكتب المستشار الخاص أو بنشر أفراد المكتب في محافظات جيتيغا، وماكامبا ونغوزي، في انتظار تقييم حكومة بلدها وموافقتها.

٣٤ - وواصلت حديثها قائلة إن حكومة بلدها ستواصل العمل بروح منفتحة وبناءة مع الأمم المتحدة وعملياتها المحلية في بوجومبورا، بما في ذلك مكتب المستشار الخاص، من أجل تعزيز السلام والاستقرار. واستدركت قائلة إن الشعب البوروندي سيعارض أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلد وسيقاوم أي ضغط من أجل أن تقبل قرارات تهدف إلى خدمة مصالح خارجية غير مباشرة. واختتمت حديثها قائلة إن حكومة بوروندي سترفض لذلك أية مبادرة ترمي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٠٣ (٢٠١٦).

٣٥ - **السيد فيلدمان** (البرازيل): هنأ الشعب الكولومبي على التقدم المحرز في ما يتعلق بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال

سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ورحب بقرار مجلس الأمن إنشاء بعثة سياسية خاصة تكون العنصر الدولي لآلية الرصد الثلاثية. وأردف قائلا إن البرازيل، طبقا لالتزامها بالحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي، تؤيد الجهود التي تبذلها كولومبيا لتنفيذ الاتفاق النهائي، الذي يتسم بأهمية تاريخية بالنسبة للمنطقة.

٣٦ - وأضاف أنه يجب أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا الموارد اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لولايتها. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده ستساهم في عملية السلام بشكل ملموس، بما في ذلك عن طريق المشاركة في أنشطة البعثة.

٣٧ - **السيدة ميخيا فيليس** (كولومبيا): قالت إن وفد بلدها ممتن للمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، لدعمه لعملية السلام في كولومبيا؛ ولمجلس الأمن لموافقته على إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا؛ وللدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمساهمتها في البعثة بمراقبين عسكريين غير مسلحين.

٣٨ - وأردفت قائلة إن كولومبيا، بتوقيعها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ على الاتفاق النهائي التاريخي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم ، قد دخلت مرحلة أمل متجدد في المستقبل ستصحبه تحديات جديدة، منها المصالحة الوطنية وتنفيذ اتفاقات السلام، يجب مواجهتها من أجل تحقيق سلام مستقر ودائم استعصى على البلد طيلة أكثر من ٥٠ عاما. وأضافت أن مهام الرصد، والتحقق من إلقاء السلاح، ووقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائياً عن الأعمال العدائية هي بالتالي مهام حاسمة. وأوضحت أن دعم اللجنة لخطة عمل البعثة سيكون حاسما في ضمان أن تتوفر لها الموارد المالية والبشرية اللازمة للاضطلاع بولايتها. واختتمت حديثها قائلة إن الدعم الثابت المقدم من المنظمة ومن الدول الأعضاء سيكون أساسيا لتوطيد السلام في نصف الكرة الغربي.

٣٩ - **السيد دالو** (الأرجنتين): قال إن بلده يدعم عملية السلام في كولومبيا منذ بدايتها ويرحب باعتماد الكونغرس في كولومبيا الصيغة النهائية للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. وأضاف أنه أسندت إلى بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا مسؤوليات رقابية حاسمة في تنفيذ الاتفاق النهائي والاتفاق بشأن وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائياً عن الأعمال العدائية وعن اللجوء إلى السلاح. ولذلك يجب أن تكفل اللجنة توفير الموارد المالية اللازمة للبعثة لتنفيذ ولايتها. وأعربت في هذا الصدد عن موافقة الأرجنتين على مستوى الموارد المطلوبة من الأمين العام، بما في ذلك الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧ والاعتمادات المطلوبة لسلطة الالتزام لعام ٢٠١٦.

٤٠ - **السيدة فاسكويس إسلامي** (شيلي): قالت إن شيلي، بعد مشاركتها كبلد مرافق في محادثات السلام في كولومبيا، ستواصل التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى الملتزمة بالنهوض بعملية السلام. وأضافت أن عمل بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا سيظل أولوية في التزاماتها تجاه المنطقة.

٤١ - وأردفت قائلة إنه يجب بذل جهود للاستفادة من الزخم الذي ولدته موافقة البرلمان الأخيرة على الاتفاق النهائي على إنهاء النزاع، مما يمهد السبيل لاضطلاع البعثة بالمسؤوليات المنوطة بها في السعي إلى تحقيق السلام الدائم. واسترسلت قائلة إن عمل البعثة يجب أن يحظى بدعم كامل من المنظمة. وعلى وجه الخصوص، فإن اللجنة الخامسة مسؤولة عن توفير التمويل الكافي للبعثة بطريقة مرنة وفعالة ويمكن التنبؤ بها، لتمكينها من التنفيذ الكامل لولايتها. وأثنت في ختام حديثها على حكومة كولومبيا لتأمينها النشر الفعال للبعثة وعلى الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمساهمتها في البعثة بمراقبين وبغير ذلك من الموارد البشرية.

٤٢ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن تحقيق السلام في كولومبيا يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا اللاتينية والعالم، لأنه يعطي المجتمع الدولي الأمل في أنه يمكن إيجاد حلول حتى لأطول النزاعات وأكثرها تعقيدا. وأردف قائلا إن المكسيك تدعم جهود شعب كولومبيا وحكومتها منذ بدء محادثات السلام وهي تسهم حاليا بمراقبين في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا كجزء من جهودها الرامية إلى القيام تدريجيا بتعزيز مشاركتها في بعثات حفظ السلام.

٤٣ - وأضاف أنه يجب على اللجنة الاضطلاع بمسؤوليتها عن ضمان توفير التمويل الكافي للبعثة لكي تنجز ولايتها الطموحة. ومضى قائلا إن كولومبيا تستحق الدعم الكامل من المنظمة في جهودها الرامية إلى تحقيق سلام دائم بأوسع معنى ممكن. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده سيسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن مقترحات الأمين العام وما يتصل بها من توصيات

اللجنة الاستشارية بهدف ضمان أن تتوفر للأمين العام الأدوات اللازمة للاضطلاع بعمل البعثة في عام ٢٠١٧.

٤٤ - **السيدة يانيس لوسا** (إكوادور): قالت إن وفد بلدها ملتزم بضمان اختتام عمل اللجنة بكفاءة وفي الوقت المناسب. وأردفت قائلة إن إكوادور تهنئ حكومة كولومبيا وشعبها على إنهاء النزاع الأقدم والمسلح الوحيد في المنطقة، مما يمهد الطريق لسلام مستقر ودائم، وتشدد على الحاجة إلى ضمان توفير الموارد الكافية وفي الوقت المناسب لدعم عملية السلام.

٤٥ - وأشارت إلى أن إكوادور هي واحدة من البلدان القليلة التي شهدت النزاع في تضامن مع كولومبيا. لذلك فقد ابتهج الإكوادوريون عند الإعلان عن اتفاق السلام، اقتناعا منهم بأن الحدود ليست فقط لتعيين الخطوط الفاصلة، بل هي أيضا لإيجاد حيز لتعزيز الروابط والتعاون. ومضت قائلة إنها على ثقة بأن تحقيق السلام في كولومبيا سيزيد من تعزيز علاقاتها بإكوادور وبالمنطقة.

٤٦ - وأشارت إلى أن رؤساء الدول والحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اعتمدوا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في مؤتمر القمة الرابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الإعلان الخاص رقم ١٥ الذي رحبوا فيه بالالتزام الذي أعربت عنه حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بالتوصل إلى اتفاق سلام نهائي، ولاحظوا فيه مع الارتياح اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٢٢٦١ (٢٠١٦) الذي قرر فيه أن تساهم الدول الأعضاء في الجماعة بمراقبين في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. وأوضحت أن هذا الإعلان ينعكس أيضا في إعلان كيتو السياسي - في وسط العالم، الذي كرر فيه رؤساء دول وحكومات الجماعة تأييدهم لإتمام عملية الحوار.

٤٧ - **السيد شيرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/576)، فقال إنه يتطلع إلى مناقشة سبل إيجاد حل شامل لمسألة إعادة تقدير التكاليف، التي تشكل مصدر قلق دائم لوفد بلده.

٤٨ - **السيد شاوش** (دولة فلسطين): قال إن الاعتراض الذي لا أساس له من الصحة والذي أعرب عنه ممثل دولة إسرائيل المستعمِرة والقائمة بالاحتلال على تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١ يبين اقتناع إسرائيل بأنها فوق القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي، وبأنه ينبغي ألا تُساءل عما ترتكبه من جرائم لا تحصى. وأوضح أن القرار يدعو إلى وضع قائمة بالشركات التي تضطلع بأعمال تجارية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وليس إلى مقاطعة إسرائيل، إلا إذا كان الممثل يعتقد أن المستوطنات جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل.

٤٩ - وأردف قائلا إنه يجب ألا يتيح المجتمع الدولي أية إمكانية لاستمرار وجود المستوطنات التي يمكن أن تستغلها إسرائيل. وأشار إلى أن قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١ يمثل ببساطة محاولة للقيام بأمانة بتطبيق نص وروح القانون الدولي، والقرارات الملزمة دوليا، والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكلها ترفض الوجود غير القانوني للمستوطنات. واسترسل قائلا إنه يجب وضع قائمة بأسماء الشركات الإسرائيلية والدولية التي تضطلع هناك بأعمال تجارية بصورة غير قانونية بهدف قطع شرايين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات. ويتعين بعد ذلك أن تنشرها الدول الأعضاء التي يجب عليها أن توقف فورا جميع المعاملات التجارية مع تلك الشركات وأن تكفل عدم السماح للمنتجات الآتية من المستوطنات بدخول الأسواق التي تعمل فيها. ومضى قائلا إنه يجب على الدول ألا تسمح أيضا للمستوطنين بدخول أراضيها أو بأن يكونوا من أعضاء السلك الدبلوماسي فيها.

٥٠ - وواصل حديثه قائلا إن المستوطنين غير القانونيين الذين يقارب عددهم ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في ظروف مختلفة تماما عن الفلسطينيين في ظل نظام فصل عنصري كامل ولكن غير معلن. وأضاف أنه حتى الدول التي تؤيد إسرائيل وتقدم لها الدعم العسكري غير المحدود والغطاء السياسي لانتهاكاتها للقانون الدولي ترفض إقامة المستوطنات بوصفها عقبة أمام تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين وتحقيق السلام. ولذلك، ينبغي ألا تعير الدول الأعضاء اهتماما لما قاله ممثل إسرائيل.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٤٥.